



معهد التنوع الإعلامي

مرصد التنوع

تقرير ٣

التنوع الإعلامي أثناء الاستفتاء على دستور مصر

(نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٢)

إعداد: د. رشا عبد الله

تم إصدار التقرير في فبراير ٢٠١٣

## مقدمة

إنّ التنوّع هو الأصلُ في الخلق، فلو أنّ الله أرادنا مُتساويين لخلق كل البشر بنفس اللون و الملامح مثلاً؛ فالاختلاف و التنوّع هما الأساس في خلق الكون.

من هذا المنطلق ، ومن الاعلان الدولي لحقوق الانسان ، المادة التاسعة عشر والتي تُقرّ " بالحق في حُرّية التعبير والتي تشمل حرية ابداء الرأى ووالسعى لتلقى وتداول المعلومات والافكار عبر كل الوسائل المتاحة" يستقى معهد التنوع الاعلامى رسالته .وحيث ان مصر من الدول التي وقعت على هذا الاعلان، فان الاعلام يتوجب عليه ان يعرض اراء كل المواطنين دون النظر لاختلافاتهم.

هذا و تتمثل رسالة معهد التنوع الاعلامى في تقديم الدعم الفنى لوسائل الإعلام فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا نحو تحقيق مستوى مُتوازن من التغطية الاعلامية بهدف الوصول الى اعلام بعيد كل البُعد عن اقصاء الآخر، بل اعلام يشمل و يحتوى كل الأصوات داخل المجتمع على اختلاف مشاربها.

يسعى معهدُ التنوّع الاعلامى فى مصر من خلال مشروع " اعادة بناء اعلام ما بعد الثورة فى مصر نحو التنوّع والاندماجية" والمُمَوّل من الوكالة السويدية للتنمية، الى تنفيذ عددٍ من المُبادرات من شأنها تقديم الدعم الفنى على عدّة مستويات من بينها التغطية الاعلامية.

فى هذا الاطار، يقوم المعهد بتنفيذ مبادرة " رصد ومتابعة درجة التنوّع فى وسائل الاعلام". والتي تشتمل على اصدار سلسلة من التقارير التى ترصد درجة التنوع فى التغطية الاعلامية المرئية و المطبوعة لاهم الاحداث فى مصر، والتي يُعدّ هذا التقرير الثالث منها والذى يشمل رصد درجة التنوع خلال مرحلة الاستفتاء على الدستور والذى تمّ اجراءه خلال شهر ديسمبر ٢٠١٢

هذه السلسلة من التقارير تسعى لتقديم تقييما علمياً، كمياً ونوعياً مُبسّطاً عن تنوع التغطية الاعلامية للأحداث بهدف استفادة المنافذ الاعلامية من مخرجاتها فى التناول الاعلامى لقضايا المجتمع المحلى. ويسعى المعهد أن تساهم هذه الجهود فى تعزيز التفاهم و الحوار المتوازن بين كل فئات المجتمع مع مُراعاة تنوّع ثقافاتِها ، قناعاتها و خلفياتها من خلال تغطية اعلامية شاملة ومتوازنة؛ فذلك من شأنه توثيق أواصر الوحدة بين كل أطراف المجتمع.

هاله مرجان

مدير عام البرامج

في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ أصدر الرئيس المصري محمد مرسي إعلاناً دستورياً جديداً، خشت القوى السياسية أن يوفر للرئيس سلطات غير مسبقة لأي رئيس مصري. وفي نفس اليوم خسرت البورصة المصرية ٢٩.٣ مليار جنيه مصري، وهي تعد ثالث أكبر خسارة في يوم واحد منذ يناير ٢٠١١. أعقب ذلك اندلاع احتجاجات عارمة في ميدان التحرير، وحول قصر الاتحادية الرئاسي، في الوقت الذي استقال فيه أربعة من مستشاري الرئيس، وأحد مساعديه بسبب الإعلان. وفي ٩ ديسمبر، تراجع الرئيس مرسي عن التعديلات، وأصدر إعلاناً دستورياً جديداً، لكنه قال إن كل ما ترتب من آثار جراء الإعلان الدستوري الملغي تبقى قائمة. تضمن الإعلان الجديد إجراء استفتاء حول الدستور بالرغم من الأصوات العديدة المعارضة، التي كانت تقول إن الدستور في حاجة إلى المزيد من العمل، والمزيد من تمثيل الأصوات المدنية المتنوعة في عملية الإعداد لكتابته، والمزيد من التوافق على بنوده. وتم إجراء الاستفتاء يومي ١٥ و٢٢ ديسمبر.

يدرس هذا التقرير، الذي يعد الثالث في سلسلة تقارير حول التنوع الإعلامي في مصر، التنوع في التغطية الإعلامية للأحداث المذكورة أعلاه، والتي بلغت ذروتها في الاستفتاء على الدستور. ويأتي هذا التقرير عقب تقريرين سابقين، حيث تناول التقرير الأول التنوع الإعلامي في تغطية الانتخابات البرلمانية في مصر، والذي صدر في مارس ٢٠١٢، وتناول التقرير الثاني التنوع الإعلامي في تغطية الانتخابات الرئاسية في مصر، والذي صدر في سبتمبر ٢٠١٢.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم تحليل دقيق وعلمي حول مدى شمولية وتنوع المحتوى الإعلامي الذي ظهر في تغطية الأحداث المذكورة آنفاً. يُعرف التنوع بمدى الشمولية لمختلف الفئات من حيث العرق والدين والجنسية والدخل والجنس، وأية عوامل أخرى؛ مما يجعل الأفراد أو الجماعات مختلفين عن بعضهم البعض، ولكن على قدم المساواة.

تُظهر النتائج النهائية لهذا التقرير انحسار متزايد إلى حد ما في التنوع داخل التغطية الإعلامية. ويعد هذا بمثابة تحذير، خاصةً أن المؤشرات في التقريرين السابقين لم تُظهر تمثيلاً جيداً للتنوع داخل المجتمع المصري. وهذا التقرير يُظهر أن حتى التمثيل الهزيل جداً لمجموعات الأقليات داخل المجتمع آخذ في الانحسار.

## المنهجية والعينة

يستند هذا التقرير إلى منهجية تتضمن كل من تحليل المضمون الكمي وتحليل الخطاب النوعي؛ من أجل الحصول على نظرة واضحة وعلمية عن التنوع في وسائل الإعلام المصرية. وقد تناولنا كل من وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية، حيث قمنا بتحليل المضمون لأربع صحف، فضلاً عن عديد من حلقات البرامج الحوارية (التوك شو) الواسعة الانتشار. ركز التحليل الكمي على عينة ممثلة لوسائل الإعلام المملوكة للدولة ووسائل الإعلام الخاصة (المستقلة). واخترنا صحيفتين من أهم الصحف الحكومية وصحيفتين من أهم الصحف الخاصة. والصحف التي قمنا برصدها هي:

- (١) الأهرام (صحيفة حكومية)
- (٢) الأخبار (صحيفة حكومية)
- (٣) المصري اليوم (صحيفة خاصة)
- (٤) الشروق (صحيفة خاصة)

وإجمالاً، قام الباحثون بتحليل ٢٩٦٩ قصة خبرية تم نشرها وتتعلق بالأحداث الواردة أعلاه في الصحف الأربعة. وبدأنا التحليل منذ اليوم الذي صدر فيه التعديل الدستوري المثير للجدل وحتى آخر يوم بعد الجولة الأولى من الاستفتاء الدستوري، لمدة رصد بإجمالي ٢٥ يوماً. في التواريخ المحددة بين ٢٢ نوفمبر حتى ١٦ ديسمبر ٢٠١٢.

كما أجرينا أيضاً دراسة نوعية للتغطية التليفزيونية من خلال تحليل الخطاب، فقمنا برصد التغطية لنفس الأحداث في البرنامج الحوارى السياسى (التوك شو) "مباشر من مصر" الذى يعرض على تليفزيون الدولة، إلى جانب أربعة من البرامج الحوارية المشهورة في القنوات الخاصة المستقلة، وهي: "بلدنا بالمصري" على قناة أون تي في، و"الحياة اليوم" على قناة الحياة، و"آخر كلام" على قناة أون تي في، و"آخر النهار" على قناة النهار. ولقد تناولت الدراسة التنوع فيما يتعلق بكل من الشخصيات التي ظهرت في الإعلام، وكذلك الموضوعات التي تم تناولها أو مناقشتها.

## النتائج

### ١. تحليل الصحف:

كان هناك إجمالاً ٢٩٦٩ قصة خبرية متعلقة بالأحداث في الصحف الأربعة في الفترة ما بين ٢٢ نوفمبر حتى ١٦ ديسمبر. وكان عدد القصص الخبرية في كل صحيفة كالآتي:<sup>١</sup>

– الأهرام: ١٠١٣

– الأخبار: ٤٤١

– المصري اليوم: ٩٢٣

– الشروق: ٥٩١

من حيث نوع القصص، كان ٦٦.٢% منها قصص خبرية محضة (١٩٦٤ قصة)، و ١١.٩% (٣٥٤ قصة) كانت عبارة عن مواضيع وتحقيقات صحفية، ونسبة ٢١.٣% (٦٣٠ قصة) كانت عبارة عن مقالات رأي أو افتتاحيات.

ومن الأخبار المحضة والتحقيقات الصحفية التي تم تحليلها، ٧٣.٤% (١٨٩٠ قصة) كانت صغيرة الحجم، وهذا يعني أنها كانت أقل من ٤/١ صفحة، و ١٩.٩% (٥١٢ قصة) كانت متوسطة الحجم (ما بين ٤/١ صفحة حتى أقل من نصف صفحة)، و ٦.٧% (١٧٢ قصة) كانت في نصف صفحة أو أكثر في الحجم.

ولقد قمنا بدراسة جودة المعايير الصحفية في الصحف الأربع وفق معايير الموضوعية والإنصاف والتوازن. ومن بين القصص الإخبارية التي تم تقييمها بشأن الموضوعية (٢٥٧٧ قصة)، حوالي النصف فقط من هذه القصص الإخبارية (١٣٣٧ أو ٥١.٩%) تم تصنيفها على أنها "موضوعية"، وهذا يعني أنها التزمت بفصل الحقيقة عن الرأي، وخلا مضمون تلك القصص الخبرية من نزعات الإثارة ومن التشهير أو إثارة العواطف السالبة تجاه الفئة أو الفئات المذكورة في القصة الخبرية. وكانت ٣٤.٢% (٨٨٠ قصة خبرية) أخرى "موضوعية إلى حد ما"، و ١٣.٩% (٣٦٠ قصة) كانت "غير موضوعية". ويمكن من تلك النتائج ملاحظة أن الموضوعية تسجل نسبة أقل بشكل ملحوظ عن التقرير السابق الذي قمنا بإصداره، حيث كانت ٨٢.٢% من القصص الخبرية قد تم تصنيفها على أنها "موضوعية"، و ١٤.٣% كانت "موضوعية إلى حد ما"، و فقط ٢.٧% تم تصنيفها على أنها "غير موضوعية". وبوجه العموم، يبدو أن البيئة السياسية المحمومة التي تمر بها مصر تجعل الأمر أكثر صعوبة على الصحيفة في أن تحافظ على "موضوعيتها" تجاه القضايا التي يتم تناولها.

<sup>١</sup> واجهتنا مشكلة في الحصول على أعداد قليلة لبعض الصحف؛ لذلك تم استبعاد هذه الصحف من التحليل.

من حيث مفهوم الإنصاف والتوازن، وهو مفهوم في صميم التنوع، تم تعريفه على أنه "تغطية كلا الجانبين أو كل جوانب القصة الخبرية بدلاً من جانب واحد فقط". ومن بين القصص الخبرية التي تم تقييمها بشأن هذا العامل، فإن أقل من النصف (٤٥.٧% أو ١١٧٨ قصة) تم تصنيفها على أنها "منصفة ومتوازنة" وتم تصنيف ٤٠.٤% (١٠٤٠ قصة) على أنها "منصفة ومتوازنة إلى حد ما"، في حين أن النسبة الباقية ١٣.٩% (١١٩٧ قصة) تم تصنيفها على أنها "غير منصفة وغير متوازنة".

### تنوع الموضوعات:

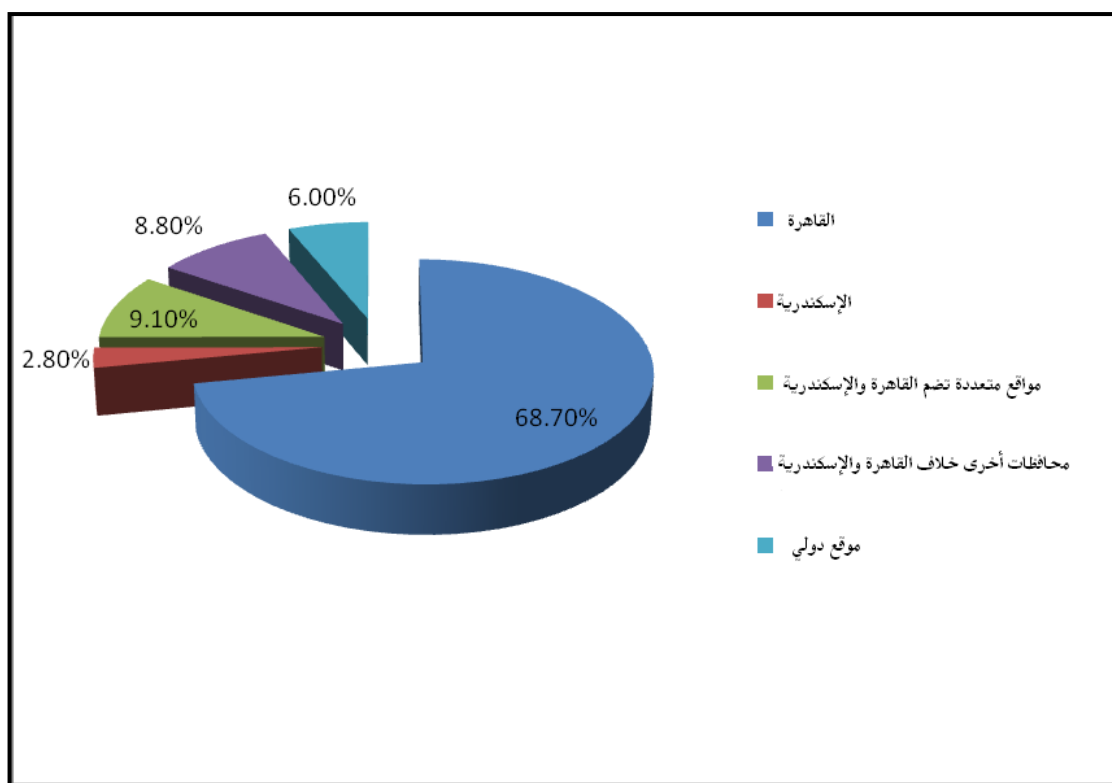
مثلما كان الحال في التقريرين السابقين، فإن معظم القصص الخبرية (٨٨.٧% أو ٢٦٣٠ قصة) كانت تدور حول السياسة والعملية اللوجيستية للاستفتاء، في حين بلغت نسبة القصص الخبرية التي قامت بتغطية السياسات الدولية (٢.٧% أو ٨١ قصة). وظهرت القصص التي عرضت القضايا الاقتصادية بنسبة ٤% (١١٩ قصة فقط)، وتم عرض القضايا الاجتماعية فقط بنسبة ٠.٥% (١٤ قصة)، وتم عرض القصص المتعلقة بالجيش أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة بنسبة ١.٢% (٣٥ قصة)، وتم تناول الجريمة بنسبة ٠.١% (٢ قصة). وحظيت عدد من التحديات الرئيسية التي تواجهها مصر بتغطية إعلامية قليلة جداً، فعلى سبيل المثال، تم استعراض التعليم في ٩ قصص خبرية فقط (بنسبة ٠.٣%)، وتم تغطية الصحة في ٥ مقالات فقط (بنسبة ٠.٢%).

كما حازت أيضاً القضايا المتعلقة بالتنوع بنسبة ضئيلة جداً من التغطية. على سبيل المثال، قضايا المرأة تم مناقشتها في ٧ قصص (٠.٢%) فقط، وتم تناول القضايا المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة في ٤ قصص (نسبة ٠.١%) فقط، وقضايا الأطفال لم يتم مناقشتها على الإطلاق. وتم مناقشة القضايا المتعلقة بالأقليات الدينية بمن فيهم المسيحيين في ١٠ قصص (نسبة ٠.٣%) فقط، والأقليات العرقية في ٦ قصص (٠.٢%) فقط، ولم يتم التطرق إلى قضايا كبار السن على الإطلاق.

### التنوع الجغرافي:

رغم أن الموقف مازال أفضل مقارنة بما كان عليه الحال قبل اندلاع الثورة، إلا أن التنوع الجغرافي أثناء فترة الرصد هذه لم يكن بنفس الجودة التي كان عليها في التقريرين السابقين. ولطالما شكل غياب التنوع الجغرافي مشكلة رئيسية في التغطية الإعلامية في مصر، حيث تم تخصيص معظم التغطية لمدينة القاهرة، مع بعض التغطية الضئيلة للغاية في الاسكندرية، وقد لا تكون هناك تغطية على الإطلاق في أي محافظة أخرى. خلال هذه الفترة من الرصد، من بين القصص الخبرية التي أمكن فيها تحديد أماكن

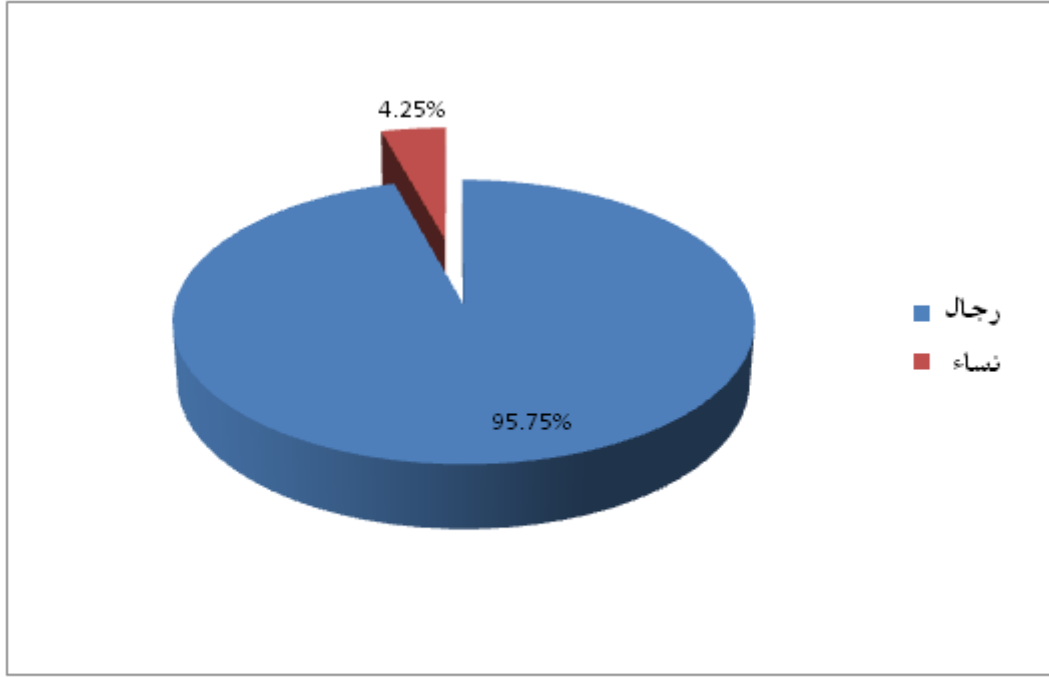
التغطية (١٩٨٠ قصة)، احتفظت القاهرة بنصيب أعلى بشكل ملحوظ عن باقي المحافظات، حيث خصص لها أكثر من ثلثي التغطية (٦٨.٧% أو ١٣٦١ قصة) للعاصمة، وحازت الاسكندرية على نسبة ٢.٨% أو ٥٥ قصة، وغطت حوالي ٩.١% (٢٧٠ قصة) عدة محافظات مصرية منها إما القاهرة أو الاسكندرية، ونسبة ٨.٨% (١٧٥ قصة) تم تخصيصها للمحافظات بخلاف القاهرة أو الاسكندرية. أما النسبة الباقية ٦.٠% (١١٩ قصة) قامت بتغطية المواقع الجغرافية الدولية (مثل القصص الخبرية التي تغطي المصريين في الخارج). ولقد تم توضيح هذه النتائج في الرسم البياني الآتي:



### تنوع نوع الجنس:

متلما كان عليه الحال في التقريرين السابقين، فإن تنوع نوع الجنس في التغطية الإعلامية للاستفتاء الدستوري كان مخيباً للآمال، حيث أوضح تحليل نوع الجنس في الـ ٢٩٦٩ قصة خبرية التي تم دراستها، أنها تحوي تحيزاً شديداً للذكور ضد الإناث. وتجدر الملاحظة أن آخر إحصائيات ديمغرافية صادرة عن الأمم المتحدة حول مصر تشير إلى أن معدل نسبة الذكور إلى الإناث ١.٠١ إلى ١.٠٠ على الترتيب. ولقد تضمنت القصص الخبرية التي تم دراستها مقابلات مع ٨٦٦٢ شخصاً، كان من بينهم ٨٢٩٤ ذكراً، و٣٦٨ فقط من الإناث. مما يشكل فارقا صاعقا بنسبة ٩٥.٧٥% للذكور مقابل ٤.٢٥% فقط للإناث.

وهذا يعني أنه يوجد انثى واحدة فقط مقابل كل ٢٢.٥ ذكر. وتعد هذه النسبة أسوأ من النسبة السابقة الواردة في التقريرين السابقين، اللذين أظهرتا تمثيل الأنثى بنسبة ٦.٨% ونسبة ٦.٥% على التوالي.



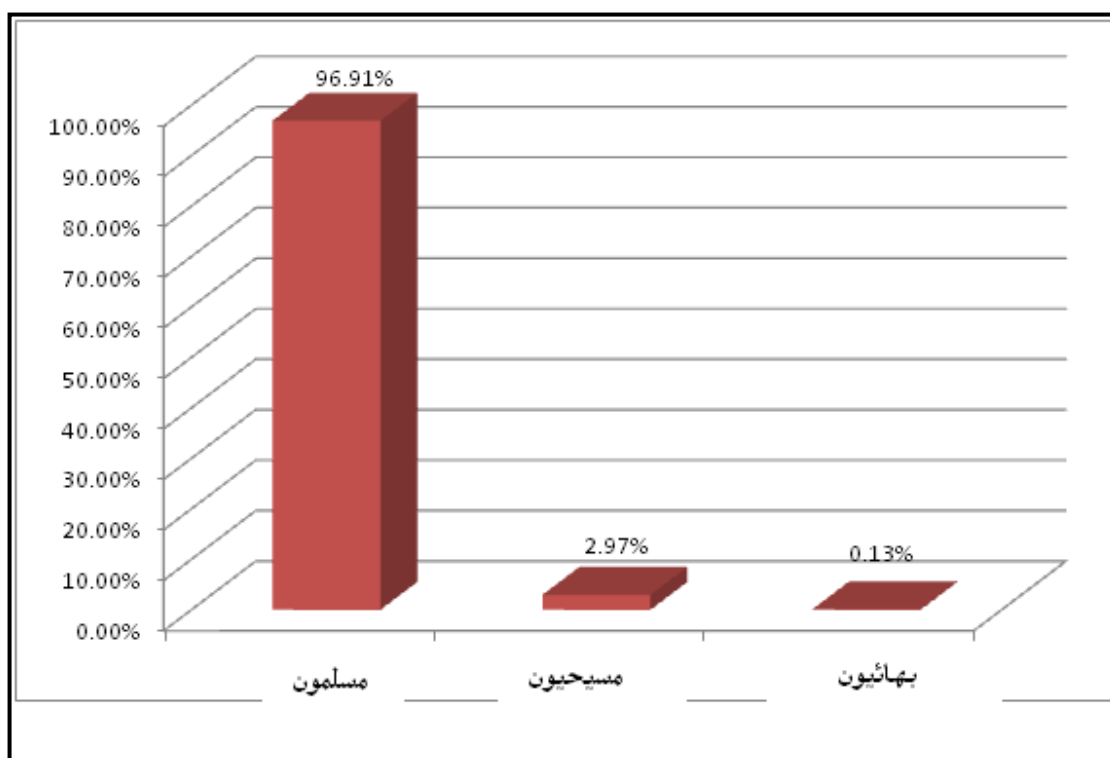
### التنوع الديني:

يعد التنوع الديني أحد الجوانب الأخرى الهامة جداً، وهو جانب ليس من السهل قياسه. وكما هو الحال في التقرير السابق، في أثناء هذه الفترة من الرصد حاولنا تحديد الأشخاص المسلمين والمسيحيين، والبهائيين، بالإضافة إلى هؤلاء الأشخاص الذين لم تتضح ديانتهم في السياق المقدم. ولقد قمنا بتصنيف الشخص على أنه مسلم إذا ما كان يحمل اسماً إسلامياً واضحاً (مثل محمد)، أو ذكر ديانتته أو هويته الدينية، أو حمل علامة واضحة (مثل الملابس أو الحجاب) متعلقة بالدين الإسلامي. وصنفنا الشخص على أنه مسيحي بناءً على إما أنه يحمل اسماً مسيحياً واضحاً، أو ذكر هويته الدينية أو تمثيله الكنسي، أو حمل علامة واضحة (مثل ملابس أو صليب) متعلقة بالديانة المسيحية. ولقد تم تصنيف البهائيين فقط إذا ما تم تعريفهم كبهائيين في القصة الخبرية. وإذا لم يتسم أي شخص بالسمات المذكورة أعلاه، عندئذ يتم إدراجه على أنه "ديانة غير واضحة". ونحن ندرك أن هذه قد لا تكون أفضل طريقة لقياس الهوية الدينية أو التنوع الديني، حيث إنه حتى في الإسلام، ديانة الأغلبية في مصر، هناك طرق مختلفة وتنوع كبير، ونواصل جهودنا لتعزيز أدوات القياس التي نستخدمها في هذا السياق بطرق علمية. وعلى أية حال،



يعد هذا الأمر مشكلة في أبحاث قياس التنوع الديني عبر العالم حيث إن الانتماءات الدينية دائماً ما تكون غير واضحة أو ليس من السهل التعرف عليها.

ومرة أخرى، مثلما كان عليه الحال في التقريرين السابقين، فإن نتائج هذه التغطية كانت مخيبة للآمال. وجزير بالذكر أنه لا توجد هناك أية أرقام رسمية مصرية لعدد المسيحيين في مصر، بينما تضع أغلب المصادر تقديراً للديمغرافية الدينية في مصر بحوالي ٩٠% مسلمين، و ١٠% مسيحيين. وجاءت نتائج هذه الدراسة بـ ٢٣٦ شخصاً يحملون أسماء أو سمات مسيحية ظاهرة في العدد الكلي لمن تم إجراء مقابلات معهم. وبالمقارنة، كان عدد الأشخاص الذين تم تحديدهم بأنهم مسلمين هو ٧٧٠٦ شخص، وكان هناك عدد ١٠ أشخاص من البهائيين تم تحديدهم في القصص الخبرية التي تم تحليلها، وعدد ٦٤٢ شخص لم يتم تحديد ديانتهم. والنسب المئوية لهذه التغطية من بين الأشخاص الذين تم تحديد دياناتهم (٨٠٢٠) هي ٩٦.٩١% للمسلمين، ونسبة ٢.٩٧% للمسيحيين، ونسبة ٠.١٣% للبهائيين.



## الأقليات العرقية والأقليات الأخرى:

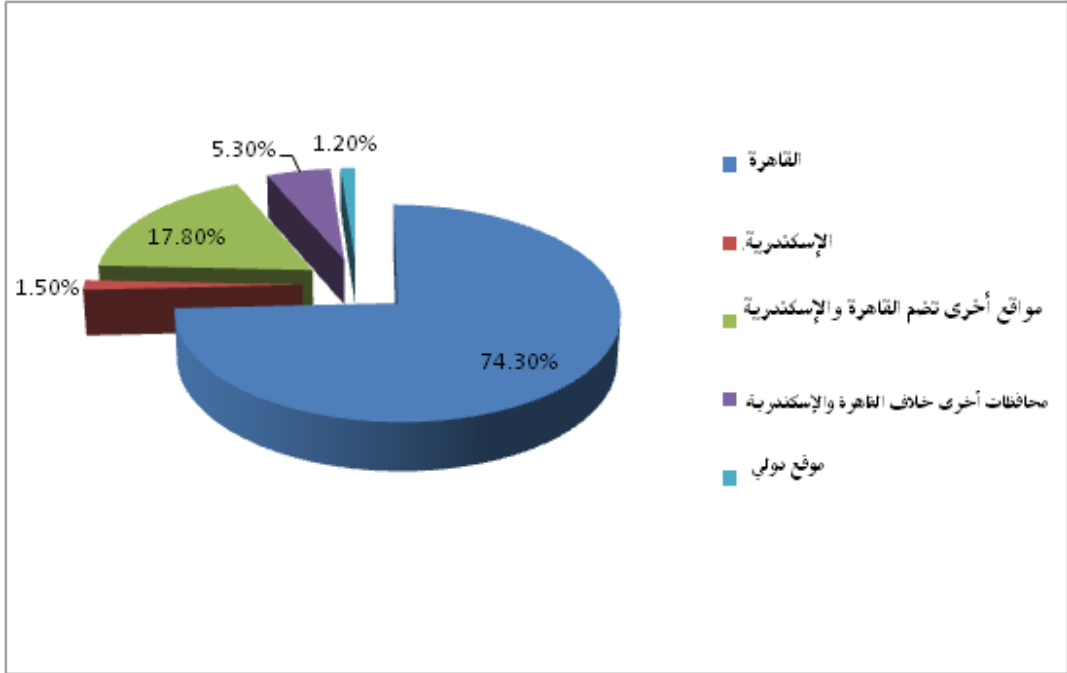
جاء التمثيل الإعلامي للأقليات العرقية إلى جانب قطاعات أخرى مهمة من المجتمع مثل ذوي الإعاقة أو الأطفال أو كبار السن مخيباً للآمال في فترة الرصد هذه، بشكل أكبر حتى من التقريرين السابقين. فمن بين ٨٦٦٢ شخصاً تم إجراء مقابلات معهم أو تم استعراضهم في القصص الخبرية، تم تصنيف ٣ أشخاص فقط من بينهم من أصول عرقية مختلفة مثل البدو أو النوبيين. كما كان هناك أيضاً ٣٧ شخصاً تم تصنيفهم على أنهم من المصريين في الخارج، و٤ فقط من ذوي الإعاقة، وظهر ٣ فقط من كبار السن، و١١ طفلاً في قصص خبرية تناقش قضاياهم. ونحن ندرك أيضاً الصعوبات في تحديد بعض هذه الفئات، ولكن الأعداد صغيرة للغاية، بحيث أنه حتى لو تم تقدير بعض الفئات بصورة منخفضة، فلا يمكن للأعداد الدقيقة المطلقة أن تكون مقبولة. ومن الجدير بالذكر أن الهيئة العامة للاستعلامات تُقدر عدد الأفراد تحت سن ١٥ عاماً في مصر بنسبة ٣١.٧٤% وعدد الأفراد ما فوق سن ٦٠ عاماً بنسبة ٦.٢٧%.

## ٢- التغطية التلفزيونية

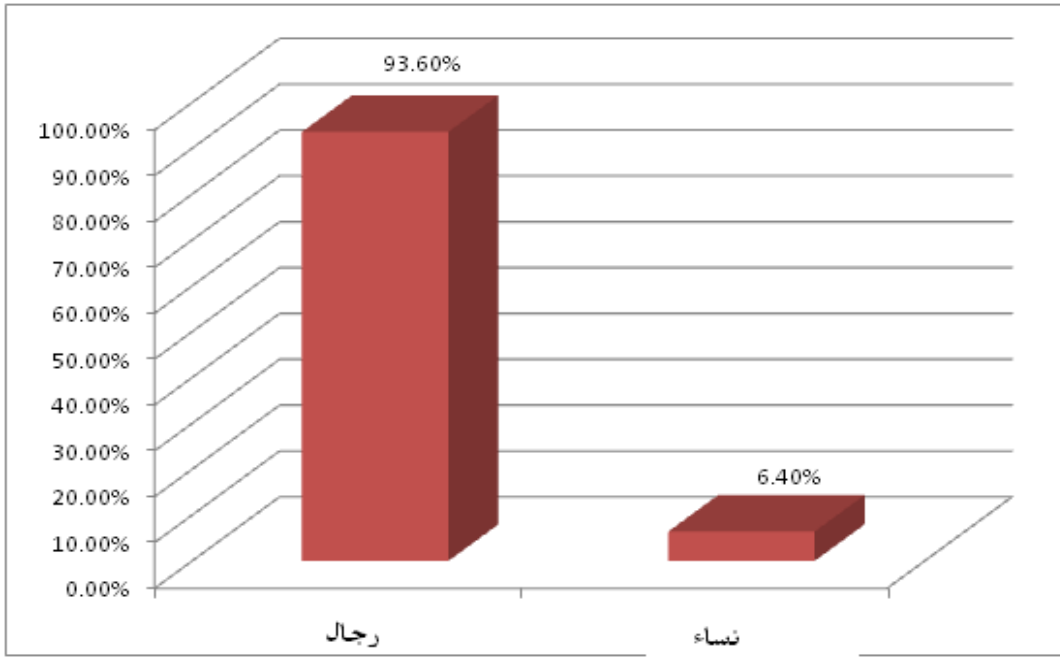
اعتمد تحليل التغطية التلفزيونية في هذا التقرير على المنهجية الكيفية، وتحديدًا استند إلى تحليل الخطاب النقدي لبعض حلقات البرامج الحوارية (التوك شو) التي تحظى بشعبية واسعة في كل من التلفزيون الحكومي والقنوات الخاصة المستقلة. ويهدف التحليل إلى الإشارة إلى بعض الجوانب المعينة التي شهدت تحسناً كبيراً، مع إلقاء الضوء على بعض مواطن الضعف الواجب أن تبذل فيها جهوداً إضافية.

تمثلت البرامج الحوارية التي تم تحليلها في برنامج "مباشر من مصر" على تلفزيون الدولة، بالإضافة إلى أربعة برامج حوارية على قنوات تلفزيونية خاصة مستقلة، وهي برنامج "بلدنا بالمصري" على قناة أون تي في، وبرنامج "الحياة اليوم" على قناة الحياة، وبرنامج "آخر كلام" على قناة أون تي في، وبرنامج "آخر النهار" على قناة النهار.

وبصورة عامة، تحسن التنوع الجغرافي في التغطية التلفزيونية كثيراً بعد الثورة، ولكن مثلها مثل الصحف، تراجع التنوع الجغرافي في التغطية التلفزيونية في هذا التقرير عنه في التقريرين السابقين. ومما يتضح من الجدول البياني أدناه، مازالت القاهرة تحظى بنسبة ساحقة وهي ثلاثة أرباع التغطية. ولم تكن القضايا المتعلقة بالتنوع شائعة من حيث المحتوى، حيث حظيت الموضوعات المتعلقة بالسياسية بحوالي ٩٤% من التغطية، بينما حظيت كافة القضايا الأخرى، وتشمل القضايا المتعلقة بالتنوع بأقل من ٦%.



ومازال تمثيل نوع الجنس في البرامج الحوارية المسائية التي تحظى بشعبية، يظهر ميلاً كبيراً تجاه الذكور. فمن بين ٩٧١ ضيفاً ظهوروا في الخمسة برامج الحوارية خلال فترة الرصد، كان من بينهم عدد ٩٠٩ من الذكور بنسبة (٩٣.٦%) و ٦٢ فقط من الإناث بنسبة (٦.٤%). وهذا يعني أن كل امرأة يراها المشاهدون في البرامج الحوارية يظهر في مقابلها ١٤.٦ رجل.



حظي برنامج "مباشر من مصر" بأقل نسبة من التمثيل النسائي، فمن بين ١٧ حلقة تم تحليلها تضم ١٣١ فردا (في الاستوديو أو عبر الهاتف أو في التقارير) ٣ منهم فقط كانوا من الإناث بنسبة (٢.٣%)، بينما ١٢٨ كانوا من الذكور بنسبة (٩٧.٧%). وبعد هذا أمراً خطيراً خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن هذا هو تليفزيون الدولة، وهو أقرب ما يكون لخدمة البث العام. ففي مقابل كل امرأة واحدة تظهر في برنامج حوارى رئيسي في التلفزيون الحكومي، يظهر ٤٢.٥ رجلاً، وهي نسبة لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال. أما التنوع الجغرافي فقد تحسن بصورة كبيرة في هذا البرنامج والذي كان عادة لا يوجه أي تغطية لأية أماكن خارج القاهرة أو الإسكندرية. أما عن التنوع الديني فقد ظهر ضيفان فقط في الحلقات التي قمنا بدراستها بدا أنهما يحملان اسم مسيحي واضح. وقد قدم البرنامج بعض الفقرات لمناقشة قضايا متعلقة بالأقليات من حيث ارتباطها بالدستور، ولكن على الرغم من ذلك، فإنه لم يستضيف في أحيان كثيرة تلك الأقليات لمناقشة قضاياهم، ولذلك على سبيل المثال لم تتم مناقشة قضايا المرأة من خلال المرأة، ولم تتم بالضرورة مناقشة القضايا المتعلقة بسيناء وصعيد مصر من خلال البدو أو النوبيين، وما إلى ذلك.

يُعد برنامج "بلدنا بالمصري" من البرامج التليفزيونية الحوارية التي تحظى بشعبية ويتم تقديمه على القناة الخاصة المستقلة أون تي في من خلال المذيعة ريم ماجد. ويعتبر برنامج "بلدنا بالمصري" من البرامج المساندة للثورة، حيث تعبر مقدمة البرنامج صراحةً عن ميولها المؤيدة للثورة. وعلى الرغم من ذلك، لا

يمنع هذا من أن البرنامج يقوم بعمل جيد من حيث إظهار الضيوف بصورة متوازنة ويمثل وجهات النظر المختلفة، كما تفصل مقدمة البرنامج دائماً بين الحقائق والآراء. وخلال هذه الفترة من الرصد، قمنا بتحليل ١٢ حلقة من البرنامج ظهر بها ٢٧٦ ضيفاً (في الاستوديو أو عبر الهاتف أو في التقارير). من بين هؤلاء الضيوف، ١٥ فقط كانوا من النساء بنسبة (٥.٤%). وحظيت القاهرة بأغلبية الاهتمام في الايام العادية، ولكن في يوم الاستفتاء نقل البرنامج صورة الأحداث في المحافظات المختلفة. وجدير أيضاً بالذكر أن البرنامج، بشكل عام، يحاول استضافة عينات من الأقليات العرقية المهمشة في مصر وكذلك أشخاص من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا والأشخاص ذوي الإعاقة.

برنامج **"الحياة اليوم"** هو برنامج حوارى آخر ذو شعبية ويقدمه شريف عامر ولبنى عسل على قناة الحياة الخاصة المستقلة. قام البرنامج بعمل جيد من حيث الموضوعية والتوازن، حيث حاول تغطية كل جوانب القضايا التي قام بتقديمها وحاول إظهار الضيوف من مختلف الانتماءات السياسية. وفي يوم الاستفتاء، قام البرنامج بعمل جيد في تغطية ما كان يحدث خارج القاهرة من خلال المرسلين المحليين في المحافظات المتنوعة الذين قاموا بتصوير ما يحدث وكذلك الانتهاكات التي ورد ذكرها في المناطق المختلفة. وأظهر البرنامج نسبة أعلى بشكل طفيف (رغمًا عن كونها مازالت ضعيفة جداً) في تمثيل المرأة. فمن بين ٢٤ حلقة قمنا بتحليلها، ظهر خلالها ٢١٣ ضيفاً، أظهر البرنامج ١٦ امرأة بنسبة ٧.٥%، بينما مثل الرجال نسبة ٩٢.٥% من خلال ظهور ١٩٧ ضيفاً من الرجال.

برنامج **"آخر النهار"** هو برنامج حوارى آخر واسع الانتشار، يتم تقديمه على قناة النهار الخاصة، ويقدمه مذيع مختلف كل يوم، حيث يقدمه كل من خالد صلاح وعمرو الكحكي ودعاء جاد الحق ومقدم البرامج الحوارية المتمرس محمود سعد. ولقد قمنا بتحليل ٢٢ حلقة ظهر خلالها ٢٦٩ ضيفاً. من بين هؤلاء كان هناك ٢١ امرأة بنسبة (٧.٨%)، بينما كان العدد الباقي من الضيوف البالغ ٢٤٨ من الرجال بنسبة (٩٢.٢%). حاول البرنامج الحفاظ على التوازن من ناحية تنوع الأصوات التي يقدمها، وكانت معظم القضايا التي يتناولها ذات طبيعة سياسية بحتة، ولم يخض كثيراً في قضايا التنوع أو الأقليات. وتركزت معظم التغطية في القاهرة، عدا يوم الاستفتاء، عندما تواصل البرنامج مع مراسلين محليين لتغطية المحافظات المختلفة.

أخيراً وليس آخراً، برنامج **"آخر كلام"**، وهو أيضاً من البرامج الحوارية التي تحظى بشعبية واسعة، ويقدمه يسري فوده على قناة أون تي في الخاصة. ويتجه مقدم البرنامج دائماً للحفاظ على مصداقيته بوصفه مقدم برامج "موضوعي" ولذا يحتفظ عادةً برأيه لنفسه (على الرغم من المقدمة الافتتاحية اليومية القصيرة

والبليغية)، ويحاول أن يكون محايداً ومتوازناً بقدر الإمكان مع الضيوف. ويحاول البرنامج أيضاً إظهار ضيوف من انتماءات سياسية مختلفة. استضاف البرنامج ٨٢ ضيفاً في ١١ حلقة أذيعت على الهواء خلال فترة الرصد، كان من بينهم ٧ من النساء بنسبة (٨.٥%) بينما ٧٥ (٩١.٥%) كانوا من الرجال. كانت معظم الموضوعات التي تمت مناقشتها ذات طبيعة سياسية بحتة، ولم تكن قضايا الأقليات في الصدارة. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي تسجيل ملاحظة أن البرنامج كان رائداً في عمل جدير بالثناء بصورة كبيرة منذ عدة أشهر، حيث أصبح أول برنامج تلفزيوني مسائي يعرض ترجمة فورية بلغة الإشارة تظهر يومياً على زاوية من الشاشة، وهذا أكبر شهادة على أهمية التضمين وعلى حق هذا القطاع من المجتمع في متابعة تلك المناقشات.

في النهاية- ومرة أخرى- لاحظنا نفس ظاهرة "نجوم" البرامج الحوارية، وهم نفس الضيوف الذين تقوم هذه البرامج بتكرار استضافتهم على الدوام. ومن خلال ذلك، تقيد هذه البرامج الشعبية نفسها على عدد ضيق من الضيوف المؤلفين لدى معدي ومقدمي البرامج، وبذلك يحرمون الجمهور من فرصة الاستماع إلى مجموعة متنوعة من الآراء. وليس من غير المعتاد على الإطلاق أن يقوم أحد الضيوف بالظهور في برنامج ثم الظهور في برنامج آخر ثم إجراء مداخلة هاتفية في بضع البرامج الأخرى، كل هذا في أمسية واحدة. وعلى الرغم من تواجد عدد كبير من الخبراء والسياسيين والمفكرين في مصر، تظهر نسبة ضئيلة للغاية منهم في تلك البرامج واسعة الانتشار. ويؤدي هذا ليس إلى تقييد التنوع فحسب، بل ويعزز صورة نمطية لما يبدو عليه، وما يقوله ضيوف البرامج الحوارية.

## الخاتمة

يعد هذا التقرير تقييماً علمياً مبسطاً كمياً ونوعياً عن التنوع في التغطية الإعلامية في الاستفتاء على الدستور في مصر في ديسمبر ٢٠١٢ والأحداث التي سبقت ذلك فيما يتعلق بالإعلانات الدستورية الرئاسية، حيث قمنا بتحليل عينات من الصحف والبرامج الحوارية التلفزيونية. ويخلص التقرير إلى أنه لا يزال هناك تجاهل للقضايا المتعلقة بالتنوع في الإعلام المصري، مع حدوث بعض المكاسب منذ ثورة ٢٥ يناير، والتي يبدو أنها باتت مهددة بالتراجع. ولا يزال هناك تجاهل إلى حد كبير لمجموعات الأقليات والمهمشين في وسائل الإعلام الرئيسية.

بالنسبة لوسائل الإعلام المطبوعة، حللنا ٢٩٦٩ مقالة وخبر صحفي نُشرت في أربع صحف خلال الإطار الزمني للدراسة. ركزت معظم القصص الخبرية على السياسة المحلية وتجاهلت القضايا الهامة

الجوهرية الأخرى، بجانب كل القضايا المتعلقة بالشمولية والتنوع من حيث صلتها بالمرأة والأطفال وكبار السن والأقليات الدينية والأقليات العرقية.

إن التقريرين اللذين أصدرناهما حديثاً حول تغطية الانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية في مصر أظهرتا وجود تحسناً كبيراً فيما يتعلق بالتنوع الجغرافي لتغطية الأحداث الهامة، إلا أنه يبدو أن هذا ليس بالضرورة اتجاهًا قائمًا، حيث أظهر هذا التقرير الذي نحن بصددده ان التغطية الاعلامية تركزت في القاهرة فيما عدا اليوم (أو الايام) الذي يقع فيه حدث هام مثل الانتخابات أو الاستفتاء. ومن المهم الضغط من أجل الدعوة لهذا التنوع الجغرافي حيث أنه يساعدنا على تسليط الضوء على المحافظات المختلفة في مصر، والتي يتم تجاهل بعضها بشدة من خلال الإعلام والحكومة على حد سواء.

وكما في التقريرين السابقين، أوضح التحليل وجود نقص شديد في تمثيل كل الأقليات في المجتمع، حيث لم تمثل نسبة الإناث سوى ٤.٢٥% فقط من كل الأفراد الذين تم التحاور معهم في القصص الخبرية، وهي نسبة أقل من نسبتي الـ ٦.٨% و ٦.٥% الواردتان في التقريرين السابقين. وهذا يعني بشكل أساسي أنه خلال فترة الرصد تم إجراء مقابلات صحفية مع أنثى واحدة مقابل ٢٢.٥ ذكر. وتحسنت النسبة فقط بشكل طفيف في التغطية التلفزيونية، حيث وصلت نسبة تمثيل الإناث فقط إلى ٦.٤%، بمعدل أنثى واحدة مقابل ١٤.٦ ذكر.

كما أن أصوات الأقليات الأخرى لم تتواجد تقريباً في التغطية الصحفية، فقد تم تحديد ٣ أفراد فقط من أصول عرقية مختلفة مثل البدو أو النوبيين ضمن ٨٦٢٢ من الأفراد الذين وردوا في القصص الإخبارية. وكان هناك أيضاً ٤ أفراد فقط تم تحديدهم على أنهم من ذوي الإعاقة، و ٣٧ تم تحديدهم على أنهم من المغتربين، و ٣ تم تحديدهم على أنهم من كبار السن في قصص تناقش القضايا المتعلقة بهم، و ١١ طفل. وهذه الأرقام تدق جرس إنذار، ولاسيما عند معرفة النسب الفعلية لهذه الفئات في المجتمع المصري.

أما بالنسبة لبرامج الأخبار التلفزيونية والبرامج الحوارية، وفي الوقت الذي تحاول بعض القنوات الخاصة أن تبذل فيه أقصى جهدها لتصبح أكثر شمولية وتحقق في هذا نجاحاً بدرجات متفاوتة، فبشكل عام، لوحظ نقص شديد في تمثيل كافة فئات الأقليات خلال فترة الرصد. علاوةً على ذلك، فإن الاختيار المحدود من بين مجموعة صغيرة من "تجوم" البرامج الحوارية يشكل تهديداً خطيراً على تنوع الفكر والتعبير.

## نبذة عن الكاتبة



الدكتورة رشا عبد الله هي أستاذة مشارك والرئيس السابق لقسم الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية في القاهرة. حاصلة على درجة الدكتوراه في الإعلام (ديسمبر ٢٠٠٣) من جامعة ميامي بولاية فلوريدا الأمريكية. حاصلة على العديد من جوائز التدريس والبحث العلمي الدولية، آخرها كان جائزة الجامعة الأمريكية بالقاهرة للتميز في البحوث والإبداع عام (٢٠١١). دكتورة رشا عبد الله قامت بتأليف ثلاثة كتب وكتابة العديد من المقالات العلمية. تشمل اهتماماتها البحثية الأساسية التنوع والشمولية الإعلامية في وسائل الإعلام، والإعلام العام، وتطوير أنظمة الإعلام، واستخدامات وتأثير وسائل الإعلام الجديدة، لاسيما الإنترنت، والربط بين شبكات التواصل الاجتماعية والنشاط السياسي. يمكن التواصل معها عبر حسابها الشخصي على تويتر [@RashaAbdulla](https://twitter.com/RashaAbdulla) وعبر البريد الإلكتروني [rashs@aucegypt.edu](mailto:rashs@aucegypt.edu).

**المنسق المسئول عن الباحثين: سارة الشريف**

**تحرير: الاستاذ الصحفي محمد توفيق**

سارة الشريف

ايه الله احمد فؤاد

على عبد العزيز احمد حسين

وليد احمد ابو المعارف

سماح سعد عبدالله كامل

شهدان محمد ناصر محمود

احمد ممدوح هاشم سلطان



## عن معهد التنوع الإعلامي

يعتبر [معهد التنوع الإعلامي](#) منظمة دولية تركز جهودها بالكامل للعمل مع وسائل الإعلام من أجل تحسين التقارير المعدة حول قضايا التنوع التي يمكن أن تسبب في حدوث نزاعات/ صراعات على المستوى المحلي أو القومي أو الإقليمي أو الدولي. ونحن نعرف التنوع على أنه تمييز على أساس السلالة، والعرق والدين والجنسية والسن والدخل ونوع الجنس وأي عوامل أخرى تجعل الأفراد أو الجماعات مختلفين عن بعضهم البعض، ولكن يساوي كل منهم الآخر.

وعمل معهد التنوع الإعلامي على مدى الـ ١٤ عاماً الماضية في أوروبا ودول الاتحاد السوفيتي السابق وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب آسيا. يشجع معهد التنوع الإعلامي على الصحافة الموثوق بها باعتبارها لتحسين العلاقات بين المجتمعات وزيادة التسامح وتشجيع الحوار بين الأفراد والجماعات القادمة من خلفيات متنوعة. نحن نعمل مع طلاب كليات الصحافة وصناع القرار في وسائل الإعلام والصحفيين، فضلا عن منظمات المجتمع المدني المتخصصة في قضايا التنوع. نحن نشجع أيضا الصحافة الموثوق فيها مع التركيز بشكل خاص على الإنصاف والدقة والإثارة والشمولية.